العرب
الإثنين 2019/12/30
السنة 42 العدد 11572

السودان يؤجل مغامرة رفع الدعم عن الوقود

الخرطوم في مأزق كثرة المطالب وقلة الإيرادات

تراجعت الحكومة السودانية عن قرار رفع دعم الوقود، بعد أن أثار مخاوف السودانيين من تفاقم الأزمات الاقتصادية. وأعلنت عن تأجيل القرار، الذي كان في إطار موازنة العام المقبل، التي حاولت الالتزام بشروط صندوق النقد الدولي.

الخرطوم - قال وزير الإعلام السوداني فيصل محمد صالح إن الحكومة قررت تأجيل رفع الدعم عن الوقود، الذي كان مقررا أصلا في ميزانية 2020 التي أثارت جدلا واسعا بسبب الإجراءات التقشفية.

وكان وزير المالية السوداني إبراهيم البدوي قد أعلن يوم الجمعة عن قرار خفض دعم الوقود تدريجيا، وهي قضية تتسم بحساسية شديدة لأنها تؤثر على معظم سكان البلاد، الذين يعانون منذ عقود من أزمة اقتصادية عميقة وارتفاع معدل التضخم.

وطالب تجمّع المهنيين السودانيين يوم السبت، بعدم المضي في إجازة موازنة عام 2020 بصورتها الراهنة، والتشديد على إعادة فحص ودراسة كل تقديرات الموازنة العامة، وضرورة توسيع التداول حولها عبر مؤتمرٍ اقتصادي عاجل.

ونسبت وكالة رويترز إلى وزير الإعلام قوله إن "رئيس الوزراء ووزير المالية وعددا من الوزراء اجتمعوا مع ممثلين لقوى الحرية والتغيير واتفق الطرفان على تجميد قرار رفع الدعم في موازنة 2020 حتى انعقاد مؤتمر اقتصادي في مارس المقبل".

وأضاف أن القرار النهائي في هذا المجال سيتم اتخاذه في ضوء مقررات ذلك المؤتمر، التي ستحدد السياسات الاقتصادية للبلاد ومن ضمنها سياسات دعم السلع.

وتحاول الحكومة السودانية الانتقالية التوفيق بين شروط صندوق النقد للحصول على دعم دولي وبين تذمر الشارع، الذي ينتظر تخفيف أزماته الاقتصادية والأوضاع المعيشية المتردية.

وتواجه الحكومة مهمة صعبة في تحسين اقتصاد دمره سوء الإدارة على مدى 30 سنة خلال حكم عمر حسن البشير الذي أطاح به الجيش في أبريل الماضي، بعد احتجاجات استمرت شهورا في الشوارع.

ومن الأمور التي تعقد انتعاش الاقتصاد السوداني إدراجه من قبل الولايات المتحدة ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، الأمر الذي يمنع الخرطوم حتى الآن من الحصول على دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وشكل رئيس الوزراء عبدالله حمدوك مجلس الوزراء الانتقالي في سبتمبر الماضي بعد التوصل لاتفاق لاقتسام السلطة بين المجلس العسكري الانتقالي الذي تولى السلطة بعد الإطاحة بالبشير وقوى الحرية والتغيير وهو ائتلاف يضم جماعات المعارضة والاحتجاج السابقة.

وكانت خطط الحكومة تتضمن، إلى جانب إلغاء دعم الوقود تدريجيا، مضاعفة أجور القطاع العام لتخفيف أثر تنامي التضخم، لكن الأوساط الاقتصادية تقول إن أعباء الخطط ستضر بمعظم السودانيين غير العاملين في القطاع العام.

وتفاقمت أزمات السودان الاقتصادية بشكل كبير منذ عام 2011 حين فقد ثلثي إنتاجه النفطي مع انفصال جنوب السودان. ويتضح مأزق الحكومة في امتناع الخرطوم عن تحديد سبل تمويل موازنة العام المقبل، التي خلت من توقعات حكومية للإيرادات والإنفاق.

بانتظار اتضاح بوصلة الخرطوم

فيصل محمد صالح
مؤتمر اقتصادي في مارس لتحديد السياسات الاقتصادية

إبراهيم البدوي
دعم القمح وغاز الطهي سيستمر من أجل مساعدة الفقراء

وكان وزير المالية قد أثار انتقادات واسعة بإعلانه أن دعم البنزين سَيُلغى تدريجيا العام المقبل، رغم تأكيده أن دعم القمح وغاز الطهي سيستمر من أجل مساعدة الفقراء، في وقت يشكل فيه الدعم عبئا رئيسيا على مالية الحكومة.

وكشفت الحكومة الأسبوع الماضي عن خطط لمضاعفة أجور الوظائف العامة وزيادة الحد الأدنى من 425 جنيها إلى ألف جنيه سوداني (22 دولارا) من أجل تخفيف أثر التضخم والفقر.

ومع ذلك فإن البيانات تؤكد أن الأسعار تزيد بمعدلات أسرع كثيرا من معدل التضخم الرسمي الذي بلغ في أكتوبر نحو 58 بالمئة بمقارنة سنوية.

وهناك فجوة واسعة بين خطط الحكومة ومطالب تجمع المهنيين، الذي يؤكد "ضرورة أن يكون الحد الأدنى للأجور في حدود 8600 جنيه"، أي أكثر من 8 أضعاف الخطط الحكومية المكبلة بقلة الموارد.

وكان نقص الخبز والوقود والدواء، فضلا عن زيادات حادة في الأسعار، السبب الرئيسي الذي أشعل شرارة الاحتجاجات التي أفضت إلى الإطاحة بالبشير بعد نحو 30 عاما في السلطة.

ولم يذكر البدوي ما الذي يتوقعه السودان على صعيد الدعم المقدم من المانحين، بعد أن كان قد ذكر في نوفمبر أن الخرطوم بحاجة لما يصل إلى خمسة مليارات دولار في عام 2020.

وقال إن ميزانية 2020 ستزيد الإنفاق على التعليم والإنفاق الاجتماعي وستتضمن مساعدات للأسر المحتاجة ورصد 9.3 مليار جنيه إضافية للمحافظات المتأثرة بأعمال قتال أو تمرد.

وقال وزير الإعلام إن الميزانية ستكون جاهزة بشكل نهائي في غضون يومين خلال اجتماع بين الحكومة الانتقالية ومجلس السيادة المشكل من عسكريين ومدنيين.

احتياطات تونس المالية تعود إلى الارتفاع

تونس - كشفت الحكومة التونسية أمس، عن ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي في الشهر الجاري إلى أكثر من 6.7 مليار دولار، وذلك للمرة الأولى منذ عدة أشهر. وأكدت أنها أصبحت تكفي لتغطية 109 أيام من عمليات الاستيراد.

وقال البنك المركزي التونسي إن حجم احتياطات النقد الأجنبي زاد بنسبة تزيد على 46 بالمئة عن الحجم المسجل في نفس الفترة من العام الماضي والبالغ آنذاك نحو 4.58 مليار دولار والذي كان يكفي لتمويل الواردات لمدة 82 يوما.

وسجلت احتياطات تونس من النقد الأجنبي للبلاد انخفاضا متواصلا خلال عام 2018 وحتى مطلع العام الحالي، لتهبط إلى أقل من 80 يوما، لكنها شهدت بعد ذلك تحسنا بشكل تدريجي.

وأرجع البنك هذا التحسن إلى تطور مداخيل قطاع السياحة التي ارتفعت إلى 1.9 مليار دولار منذ بداية العام وحتى الـ27 ديسمبر الجاري بزيادة نسبتها 35 بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

لكن البنك المركزي قال إن هذا التحسن يظل هشا ويحتاج إلى زيادة في وتيرة النمو، التي بلغت نحو 1.1 بالمئة خلال النصف الأول من العام الحالي بحسب إحصائيات رسمية.

وكان البنك الدولي قد توقع استمرار هذه النسبة حتى نهاية 2019، وهي تقل عن نصف معدل النمو في العام الماضي التي بلغت نحو 2.5 بالمئة بعد نمو بنحو 2 بالمئة في عام 2017.

ويعطي ارتفاع احتياطات النقد الأجنبية التونسية، بصيص أمل بتخفيف الاختلالات المالية المزمنة، بعد أن واصل الانخفاض بشكل شبه متواصل منذ الانتفاضة الشعبية في بداية عام 2011 قبل أن يبدأ بالتحسن خلال العام الحالي.

وشهد سعر صرف الدينار التونسي تحسنا كبيرا خلال العام الحالي مقابل سلة من العملات العالمية، ليصل الدولار إلى 2.86 دينار، مقارنة بنحو 3 دنانير في نهاية الربع الأول من العام الحالي.

وينقسم الخبراء بشأن آثار الارتفاع الغامض للدينار التونسي، لكن البنك المركزي يؤكد أن الظروف النقدية والمالية الحالية في تونس "جيدة واستثنائية" بعد تحسن سعر صرف الدينار.

ويرى صندوق النقد الدولي أن الارتفاع المفاجئ لقيمة الدينار يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية على اقتصاد تونس وقد يكبل قدرة الحكومة على مواصلة تنفيذ الإصلاحات وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

الفواكه الحمراء توسع آفاق الزراعة المغربية

تزايدت المؤشرات على اتساع الآفاق التي يفتحها قطاع الفواكه الحمراء للزراعة المغربية، حيث تؤكد البيانات تسجيل مستويات قياسية خلال الموسم الحالي، الأمر الذي يؤكد نجاح رهان الرباط على تعزيز الزراعة الحديثة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل المستدامة.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - كثف المغرب جهوده لتعزيز حصته في أسواق تصدير الفواكه ودخول أسواق جديدة، رغم حدة المنافسة وتحديات العوامل المناخية، التي تجعله في مواجهة دائمة للحفاظ على استدامة القطاع.

وتفيد المؤشرات أن الإنتاج السنوي من الفواكه الحمراء في المغرب سيقفز في الموسم الحالي إلى نحو 197 ألف طن، بزيادة نسبتها 84 بالمئة مقارنة بما كان عليه قبل 10 سنوات حين بلغ نحو 107 آلاف طن.

ولجأ المزارعون إلى زيادة الاهتمام بالأسواق الداخلية المحلية هذا الموسم بعد تراجع الأسعار وخاصة التوت البري الأحمر في الأسواق الأوروبية، التي انخفضت بنسبة 25 بالمئة.

وأدى ذلك التراجع في الأسعار في الأسواق الخارجية إلى عزوف بعض المزارعين عن التصدير والتركيز على الأسواق المحلية بدرجة أكبر، لمواصلة نمو الإنتاج.

ويرجع خبراء ومهنيون في القطاع هذا التراجع إلى الارتفاع الكبير في حجم الإنتاج في إسبانيا، التي تعتبر من أكبر منافسي المغرب في سوق الاتحاد الأوروبي، وهو ما ساهم في انخفاض الأسعار.

ورغم ذلك نجح مهنيّو الفواكه الحمراء المغاربة في انتزاع حصص سوقية في أسواق جديدة، خاصة في بريطانيا وأميركا الشمالية.

ويولي المغرب أهمية كبيرة لقطاع الفواكه الحمراء، الذي يعدّ محرّكا أساسيا في التنمية الاقتصادية، ويراهن على آفاق التصدير الواسعة التي لا تقتصر على أوروبا بل تمتد إلى أسواق الشرق الأوسط وآسيا والولايات المتحدة.

وأكد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري أن المنتوج المغربي بدأ يحصد مزيدا من الحصص السوقية في الخارج، واقتحم أسواقا جديدة، خاصة الأسواق الأنجلوساكسونية.

وتشير بيانات وزارة الفلاحة إلى أن القطاع بصفته الموسمية أصبح يوفر أكثر من 10 ملايين يوم عمل، نصفها على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة.

كما يلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا مهما في تعزيز إيرادات الدولة وتوفير فرص عمل من خلال تحقيق رقم معاملات سنوي يقدر بأكثر من 312 مليون دولار.

وكشفت الوزارة أن النتائج الجيدة المحققة على مستوى الإنتاج وارتفاع الطلب على فاكهة الفراولة من طرف الأسواق الأوروبية، ساهمت في زيادة مساحة هذه الزراعة بشكل كبير.

وأكد الوزارني العنقود نائب رئيس جمعية مصدري الفواكه الحمراء أن المنتجات المغربية من الفواكه الحمراء فرضت نفسها بقوة في الأسواق الخارجية الكبرى. ودعا إلى مواصلة العمل لاستهداف المزيد من الأسواق وتعزيز مكانة المغرب في الأسواق الخارجية التقليدية التي تتعامل معها البلاد.

وشهدت المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة لفواكه الحمراء على مستوى البلاد اتساعا كبيرا حيث قفزت من 3035 هكتارا في عام 2009 إلى نحو 9000 هكتار خلال العامين الماضي والجاري أي بارتفاع نسبته 296 بالمئة.

وأدى ارتفاع المساحات المزروعة إلى قفزة كبيرة في إنتاج الفواكه الحمراء حيث ساهم في بلوغ متوسط إنتاج هذا القطاع في العام الحالي إلى 197 ألف طن، منها حوالي 140 ألف طن مُعدة للتصدير.

أفق واسع للتنمية المستدامة

وحسب معطيات اتحاد مهنيي الفواكه والخضر المغاربة، فإن الفراولة تواصل هيمنتها على الجزء الأكبر من المساحات المزروعة بالفواكه الحمراء، إذ استأثرت لوحدها خلال العام الجاري بنحو 40 بالمئة من المساحة، يليها توت "الفرامبواز" الذي يجذب المزيد من المزارعين.

ويعد التوت البري الأحمر من الزراعات الحديثة ذات القيمة المضافة العالية جدا في المغرب، والذي يتم تصديره إلى نحو 41 دولة عبر العالم.

وأكد المصدر ذاته أن ثلثي المواقع التي تتركز فيها الزراعة الخاصة بالفواكه الحمراء تقع في نواحي العرائش، تليها اللوكوس ثم سوس ماسة، التي تستحوذ على نحو 30 بالمئة من الإنتاج.

وتظهر المعطيات الرسمية أن جهة الرباط سلا القنيطرة، ساهمت في إنتاج حوالي 127 ألف طن أي ما يعادل نحو 65 بالمئة من الإنتاج المحلي من الفواكه الحمراء خلال العامين الماضي والجاري.

ويمثل توت الأرض أكثر من 110 آلاف طن من ذلك الإنتاج يليه التوت الأزرق بنحو 10360 طنا ثم توت العليق بنحو 6200 طن.

ويتوزع تثمين وتعبئة الإنتاج على مستوى 62 وحدة موزعة داخل البلاد بينها 27 وحدة على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة و13 بجهة طنجة تطوان الحسيمة، و20 بالمنطقة الجنوبية ووحدتان بجهة الوسط.

ويحقق قطاع الفواكه الحمراء رقم معاملات يقدر بنحو 400 مليون دولار، منها حوالي 88 بالمئة على مستوى التصدير، ويوفر أكثر من 10.4 مليون يوم عمل سنويا، تستأثر جهة الرباط سلا القنيطرة بنحو 5.3 مليون يوم عمل منها.

ويركز مزارعو الفواكه الحمراء المغاربة خلال السنوات الماضية، على تطوير زراعتهم، مما مكنهم من انتزاع حصص في الأسواق الخارجية من القارات الخمس.

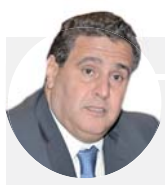

عزيز أخنوش
المنتوج المغربي يعزز حصصه السوقية في الخارج

ويظل الاتحاد الأوربي الوجهة الرئيسية، حيث كان وجهة نحو 90 بالمئة من هذه الصادرات خلال موسم العامين الماضيين.

وحازت الأسواق الآسيوية على نحو 5 بالمئة فيما ذهب 1.5 بالمئة إلى دول الخليج ونحو 4.5 بالمئة إلى بلدان اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية وأفريقيا وأميركا الجنوبية ودول وسط وشرق أوروبا.

ويعول مهنيّو قطاع الفواكه على جودة المنتجات لتعزيز صادراتها وترجيح كفة المنتوج المغربي مقارنة مع منتجات من نفس الفصيلة في دول منافسة من القارة الأفريقية مثل مصر.